Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 3, Supplement 1, 2025, 6789

Deanship of Scientific Research

Political Interests and Their Impact on US-China Competition in the South China Sea Region During 2009-2023

Ahmad Samir Ahmad alhyari

Center for Strategic Studies, University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 31/1/2024
Revised: 4/3/2024
Accepted: 18/3/2024
Published online: 20/2/2025

* *Corresponding author:*
alhearya98@gmail.com

Citation: Alheari, A. S. A. (2025). Political Interests and Their Impact on US-China Competition in the South China Sea Region During 2009-2023. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 52(3), 6789.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i3.6789

Abstract

Objectives: To elucidate the nature of border disputes among countries in the South China Sea region, American and Chinese interests, and the dimensions of US-China competition in the area.

Methods: The study employed the national interest approach alongside descriptive and analytical methodologies to accomplish its objectives and address its inquiries.

Results: The South China Sea has emerged as a focal point for competition between China and the United States, propelled by their strategic interests. The competition between the two nations revolves around geopolitical control of the South China Sea, encompassing military, security, and political dimensions. China has bolstered its military capabilities and expanded its control over South China Sea islands. Conversely, the United States has escalated its military presence in the region to safeguard its interests and fulfill security commitments to regional allies.

Conclusions: The study underscores the significance of the United States fortifying its strategic ties with South China Sea nations to uphold its military supremacy and sustain a regional balance of power in its favor.

Keywords: Political interests, rivalry, US-China, South China Sea.

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصالح السياسية و انعكاسها على التنافس الأمريكي– الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي خلال الفترة 2009-2023

*أحمد سمير الحياري**

مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: بيان طبيعة الخلافات الحدودية بين الدول في منطقة بحر الصين الجنوبي، والمصالح الأمريكية والصينية وأبعاد التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهج المصلحة القومية، والمنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها.

النتائج: إن بحر الصين الجنوبي أصبح يمثل ساحة مركزية للتنافس بين الصين والولايات المتحدة، مدفوعاً بمصالحهما الاستراتيجية، وأن طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، هو تنافس جيوبوليتيك يتركز على محاولة كل طرف السيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولهذا التنافس أبعاد واضحة تتمثل بالبُعد العسكري-الأمني، والسياسي؛ فالصين قامت بتطوير قدراتها العسكرية وتوسيع سيطرتها على جزر بحر الصين الجنوبي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتكثيف وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي حفاظاً على مصالحها، وإيفاء بالتزاماتها الأمنية لحلفائها في المنطقة.

الخلاصة: خلصت الدراسة الى أهمية قيام الولايات المتحدة بتعزيز علاقتها الاستراتيجية مع دول بحر الصين الجنوبي، للحفاظ على تفوقها العسكري والحفاظ على توازن القوى الإقليمي لصالحها.

الكلمات الدالة: المصالح السياسية، التنافس، الأمريكي – الصيني، بحر الصين الجنوبي.

المقدمة:

تعتبر نزاعات بحر الصين الجنوبي أحد أهم محركات النزاع في قارة آسيا، لكونها منطقة صراع حول بسط النفوذ بين (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، ومحاولة كلاً منهما لبسط سيطرتها على الإقليم، إذ تسعى الصين إلى الحفاظ على تنميتها الاقتصادية، وبسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي لما يحتويه من مقدرات وموارد طبيعية، بالإضافة إلى أهميته في الملاحة البحرية العالمية؛ لذا تسعى للحفاظ على هيمنتها عليه، الأمر الذي أدى إلى توتر علاقاتها مع عدد من الدول منها: (الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي)، بينما تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على تفوقها "السيادي والمهيمن" على إقليم جنوب شرقي آسيا، الأمر الذي يدفعها نحو تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دول الإقليم التي تواجه تحدي الهيمنة الصينية والتخوف من تهديدات بسط النفوذ الصيني على بحر الصين الجنوبي.

وتمثل الأهداف الأمريكية المحتملة للمنافسة الاستراتيجية مع الصين في منطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة البحر الكاريبي، بالالتزامات الأمنية والمعاهدات مع اليابان والفلبين، لتعزيز البنية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة في غرب المحيط الهادئ، للحفاظ على توازن القوى الإقليمي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ومنع الصين من التحول إلى قوة إقليمية مهيمنة في شرق آسيا، والسعي إلى تحقيق هذه الأهداف كجزء من استراتيجية أمريكية أكبر للتنافس استراتيجياً في إدارة علاقاتها مع الصين، ويمثل بحر الصين الجنوبي أزمة دولية كبرى، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ تحول البحر إلى منطقة نزاع إقليمية في ظل السيادة المتنازع عليها بين الدول، مثل: (الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان)، ولا تقتصر النزاعات القائمة على الدول الإقليمية، بل تتعداها إلى الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في سيطرة الصين على بحر الصين، خرقاً لحرية الملاحة في المنطقة التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (Christopher. Pehrson, 2006)، وعليه جاءت الدراسة لتبحث في المصالح السياسية وانعكاسها على التنافس الأمريكي– الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي.

مشكلة الدراسة: أن طبيعة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين هي منافسة جغرافية على بحر الصين الجنوبي، فعلى الرغم من أن طبيعة التنافس بين الطرفين على مستوى العالم هو تنافس (أيديولوجي، اقتصادي، تكنولوجي)، لتعزيز الهيمنة والمكانة الدولية، إلا أن طبيعة التنافس على بحر الصين الجنوبي لها أبعاد مختلفة تغذية عدة عوامل تعزز استمراره، وقد تصل إلى المواجهة ومن أبرزها القدرات العسكرية والمالية التي يمتلكاها الطرفين، وقدرتهما على تحمل تكاليف النزاع واستمراره، إلى جانب الإمكانية العسكرية لكل طرف، بالإضافة إلى اختلاف أساليب القيادة وتوجهات القيادة السياسية في أمريكا والصين، الذي يصعب معها التوصل إلى تفاهمات لتقليل حدة التنافس أو أنهاءه في ظل فقدان الثقة بين الطرفين، وتنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل أساسي هو: ما تأثير تزايد أهمية المصالح الأمريكية والصينية الجيواستراتيجية على تزايد حدة التنافس بينهما في بحر الصين الجنوبي؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؟
- ما طبيعة الخلافات الحدودية بين الدول المشرفة على بحر الصين الجنوبي؟
- ما طبيعة المصالح الأمريكية والصينية في بحر الصين الجنوبي؟
- ما واقع وأبعاد التنافس الأمريكي-الصيني في بحر الصين الجنوبي؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بجغرافية بحر الصين الجنوبي وأهميته الاستراتيجية.
- بيان طبيعة الخلافات الحدودية في بحر الصين الجنوبي.
- تحليل للمصالح الأمريكية الصينية في بحر الصين الجنوبي.
- بيان واقع وأبعاد التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه على الصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من دراسات تناولت موضوع التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، لذا تنبثق أهمية الدراسة مما يلي:

- **الأهمية العلمية** للدراسة: هنالك دراسات كثيرة تناولت موضوع الصراعات في بحر الصين الجنوبي، وأغلبها ركز على الجوانب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، لذا تحاول هذه الدراسة بإضافة معلومات تتناول التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي في ظل التطورات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال تناول التطورات التي حدثت في المنطقة، ويمنح موضوع الدراسة في حد ذاته أهمية لها، فطبيعة التفاعل بين دول المنطقة أصبحت موضوعاً مهمًا يلقى اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والأكاديميين كون النزاع يلعب دوراً فاعلاً رئيسياً ومهماً في العلاقات الدولية في المستقبل، لذا يأمل الباحث أن تسهم الدراسة في تزويد الباحثين والدراسين في الجامعات الأردنية بدراسة حول التنافس الأمريكي- الصيني في بحر

الصين الجنوبي.

- **الأهمية العملية** للدراسة: تكمن الأهمية العملية للدراسة في إغناء المكتبة العربية والمكتبة الأردنية بدراسة علمية لأحد مواضيع العلاقات الدولية والمتعلقة بالتنافس الأمريكي- الصيني في بحر الصين الجنوبي، حيث تشكل منطقة الدراسة (بحر الصين الجنوبي) أهمية كبرى في تفاعلات النظام الدولي، لما تشهده هذه المنطقة من تطورات جديدة ومستمرة، حيث لعبت المنطقة دوراً كبيراً في التغيرات التي يشهدها النظام الدولي وخاصة في إقليم شرق آسيا بشكل خاص، لذا يأمل الباحث أن يستفيد من هذه الدراسة صناعي القرار في السياسة الخارجية حول طبيعة النزاع في بحر الصين الجنوبي.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وبين تصاعد التنافس الأمريكي-الصيني لتوسيع نفوذهما السياسي والعسكري".

حدود الدراسة:

- **حدود زمانية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (2009-2023)، حيث بدأ في عام 2003 ، تصاعد التنافس الصيني الامريكي في بحر الصين الجنوبي، ولا يزال التنافس يتصاعد بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي .
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الدول المشرفة على بحر الصين الجنوبي والصين والولايات المتحدة الامريكية.

مصطلحات الدراسة:

- **المصلحة الوطنية:** هي "القوة الدافعة للفعل ورد الفعل السياسي لأي دولة تجاه الدول الأخرى، وأنها ليست ضرورة سياسية فقط، بل ضرورة مركزية للدولة بأن تتبع في تعاملها مع محيطها الخارجي بناءً لمصالحها" (Putin, 2004: 12).
- **التنافس:** عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لصناعة القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، والتنافس حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي، بعيداً عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات، بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلباً على طبيعة العلاقات بين أطرافها من أجل تحقيق المصالح والمكاسب سواء تجاه القضايا السياسية أو الاقتصادية التي يكون هنالك تنافس حولها (جندلي، 2007: 12).
- **بحر الصين الجنوبي:** يقع بحر الصين الجنوبي في غرب المحيط الهادي، ويحده من الشمال شواطئ جنوب الصين، ومن الغرب شبه جزيرة الهند الصينية، ومن الشرق جزر تايوان وشمال غرب الفلبين، ومن الجنوب بورنيو وشرق سومطرة، ليغطي مساحة (3.5) مليون كم^2، ويتصل ببحر الصين الشرقي عبر مضيق تايوان، وبحر الفلبين عبر مضيق لوزون (كلاع، 2021).

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

- **منهج المصلحة القومية:** تقوم النظرية الواقعية على مرتكزات عدة تساندها في إثبات وجودها، حيث يربط هانس مورجانثو الواقعية بمفهومين هما المصلحة والقوة، والقوة هنا ليست مرادفة للقوة العسكرية فقط، بل هي أشمل من ذلك تطوي في طياتها القوة المادية وغير المادية، واستخدام القوة يحقق أهداف السياسة الخارجية للدولة ، وتركز النظرية الواقعية الحديثة على القوة وعقلانيتها، أي كيفية استخدام القوة لكي تحقق الأهداف المرجوة، وتأخذ عقلانية القوة صوراً عدة منها الاقناع الدبلوماسي والاغراءات الاقتصادية وأسلوب توقيع العقوبات إلى استخدام القوة العسكرية (John 2005)، ويعد منهج المصلحة القومية من أكثر المناهج اتساقاً بالواقع الدولي وبالقوة، بوصفها الأداة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية، ومن أشهر منظريه، الذي ظهرت كتاباته في منتصف القرن العشرين "هانز مورجنثو"، الذي يرى أن مفهوم المصلحة القومية يتمثل بفكرة القوة، وهذا ما انطلقت منه النظرية الواقعية بنظرتها إلى "المجتمع الدولي والعلاقات الدولية بأنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها" (مقلد، 1991 :19). ومن هنا كان لا حرج في ربط فكرة المصلحة القومية بسياسة القوة باعتبارهما متلازمين، وعلى أساس أن المصلحة القومية تشمل المثابرة على إنماء القوة الذاتية، تأكيداً لأمن الوحدة السياسية واستمرارها وضمان سيادة الدولة واستقلالها وضمان إقليمها وحياة شعبها، فالدولة في حدها الأدنى تسعى إلى البقاء والاستمرار، وفي حدها الأقصى الهيمنة وبسط النفوذ في سبيل سعيها لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، دون الالتفات إلى ما تتركه من أثر على مصالح الدول الأخرى (بدوي، 1986 :59)، من هنا توظف الدراسة المنهج في تحليل تأثير المصالح الاقتصادية والعسكرية على أبعاد التنافس الأمريكي-الصيني في بحر الصين الجنوبي.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** يُعنى هذا المنهج بتعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل لأي قضية، وهو وسيلة للحصول على معرفة واسعة وجديدة حول موضوع معين، ويهتم المنهج بمراجعة الأحداث السياسية لفهم واقعها (اللقاني، 1981)، ويتم توظيف المنهج في عرض الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي والخلافات الحدودية في ظل حرية الملاحة في البحر.
- **منهج صنع القرار:** يقوم هذا المنهج على تحليل أية عوامل أو مؤثرات تحيط بصانعي القرار خاصة في السياسة الخارجية كون صنع القرار يعتبر عملية تفاعلية بين الاطراف المشاركة فيه من مؤسسات رسمية أو مؤسسات غير رسمية لإقرار السياسة العامة (القصبي، 2007).

الإطار نظري: تقدم النظرية الواقعية تصوراً متشائماً فيما يتعلق بصعود الصين وطموحاتها التوسعية، حيث أن المنطلقات الجديدة للواقعية الكلاسيكية (وبخاصة في شقها الهجومي)، تشير إلى نتيجة مفادها أن الوسيلة الوحيدة للبقاء في النظام الفوضوي هي أن تكون دولة ما الطرف المهيمن على باقي الدول، وهذا لا يكون إلا عبر فرض هيمنتها على الإقليم الموجودة فيه، وضمان عدم قدرة أي دولة أخرى على فعل الأمر نفسه في إقليمها كخطوة استباقية تحول بينها وبين توسعة نفوذها بعد أن تتمكن من السيطرة والهيمنة على إقليمها، وهذا ما ينطبق على أمريكا والصين، بمحاولة الأولى احتواء الثانية، ومنعها من السيطرة الإقليمية للوصول إلى مكانة الدولة العظمى، في مقابل ذلك، تسعى الصين للتصدي لمحاولة الاحتواء الأمريكي عبر معالجة مشكلاتها الداخلية والإقليمية والتمدد في محيطها، ولاسيما في بحر الصين الجنوبي، الذي يشكل أبرز النزاعات الإقليمية ذات الطابع الدولي (Mearsheimer, 2002 :25-26).

وترى النظرية الواقعية، ولاسيما الهجومية منها، أن الدولة لا يمكن أن تصبح قوى عظمى، إلا إذا كانت قوة إقليمية مسيطرة على محيطها الإقليمي كله، بعد ذلك تنتقل للتوسع خارج نطاق الإقليم إلى مناطق النفوذ الحيوية بالنسبة إليها، وانطلاقاً من هذه الفكرة، ومن أهمية تأمين البيئة الإقليمية للصين، خصوصاً في منطقة بحر الصين الجنوبي، الذي يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للصين، نظراً لموقعه الاستراتيجي على طريق التجارة الدولية، وعبر بوابته مضيق ملقا الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهو ما يمثل معضلة أمنية حقيقية بالنسبة للصين، حيث يوجد أكبر أسطول بحري أمريكي في هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من هنا جاء التزام الصين بموقفها حيال النزاع على بحر الصين الجنوبي وإصرارها على الاحتفاظ بمساحة (80%) من هذا البحر كحاجز استراتيجي يحول دون استهدافها، وكذلك المحافظة على تفوقها الإقليمي الضامن لاستمرار مسيرة نموها أمام التهديدات التي تتعرض لها وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية الشريك والخصم الرئيس للصين في الوقت نفسه.

الدراسات السابقة: من أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

الدراسات العربية:

دراسة دغبوش والرشيدي (2022)، بعنوان: بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي، وبيان دور الولايات المتحدة الأمريكية فيه، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف من سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي هو تحقيق التفوق العسكري وتحقيق الوجود المادي في المناطق الاستراتيجية من المحيط الهادي، وأن ذلك سيساعد الصين في الدفاع عن أراضيها في حالة تعرض مصالحها للخطر، خاصة وأنها محيطة بدول تستضيف قوات أمريكية على أراضيها.

دراسة كلاع (2021)، بعنوان: النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في المنظورين الصيني والأمريكي، وكذلك حالة التصعيد الأمريكي للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي جعل الصين تعتمد سياسات لمواجهة التهديدات الأمريكية في هذا البحر، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن حالة النزاع الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي أصبحت تأخذ أبعاداً متداخلة من أجل السيطرة على الطاقة ومنافذها والتجارة والنفوذ في المنطقة، وبالتالي بقية المناطق الأخرى اعتباراً لأهمية المنطقة جيوسياسياً.

دراسة عبد العزيز (2020)، بعنوان: الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، هدفت الدراسة إلى التعرف على عدد من نظريات العلاقات الدولية المفسرة لنهضة الصين ومدى ارتباطها بفرضية التهديد الصيني، وتحديد الأهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والوقوف على مواقف الدول المتنازعة، واعتمدت الدراسة على استخدام مقترب المصلحة الوطنية، وتوصلت الدراسة إلى أن التوتر المتزايد بين الصين وعدد من الدول في جنوب شرق آسيا حول المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، أصبح واحدة من أكبر النقاط المحتملة للتصعيد، وتواجه الولايات المتحدة اختباراً حاسماً لإثبات قدرتها على الهيمنة ومهاراتها العسكرية والدبلوماسية لحماية حلفائها وأصدقائها أثناء التنقل من خلال التنافس مع الصين.

دراسة محمد (2023)، بعنوان: تداعيات التنافس الصيني الهندي على النظام الامني الاقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة. هدفت الدراسة إلى بيان تداعيات التنافس بين الصين والهند على النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود قوى اقليمية صاعدة متجاورة جغرافياً ومتنافسة (كالصين والهند) يحد من بناء نظام أمني اقليمي مستقر، إذ تهيمن عليه إحدى هذه القوى. كما أنه في ظل العولمة، وخاصة في بعدها الاقتصادي، تكون هذه القوى محكومة باعتبارات اقتصادية.

دراسة المشاقبة ومقداد (2018)، بعنوان: النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين أنموذجاً- 1991-2016. هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الصين كقوى فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى أن الصين استطاعت تأمين موقع على المستويين العالمي والاقليمي بما يتيح أقصى حد ممكن لتنفيذ خطط التحديث والاصلاحات الضرورية، وإقامة وتطوير تعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي واسع مع بلدان جنوب آسيا وآسيا.

دراسة الجميلي وآخرون (2022)، بعنوان: التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ: التهديد المتبادل، هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية عن ديناميكية التنافس الاستراتيجي الحاصل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي، وانعكاس هذا التنافس على السياسات والإجراءات المتبادلة ما بين القوتين، وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة عازمة على مواصلة حماية مصالحها ومنافسة واحتواء الصين ومنعها من التمدد في منطقة بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، من خلال زيادة التواجد العسكري وتعزيز التعاون الأمني مع حلفائها في المنطقة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Hung, (2023) بعنوان: US-CHINA RIVALRY IN SOUTHEAST ASIA REGION: A STUDY ON THE SOUTH CHINA SEA CASE، التنافس بين الولايات المتحدة والصين في منطقة جنوب شرق آسيا: دراسة عن حالة بحر الصين الجنوبي، هدفت الدراسة إلى تحليل الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في سياسة الولايات المتحدة والصين، والمنافسة بين البلدين في جنوب شرق آسيا بشكل عام، وبحر الصين الجنوبي بشكل خاص، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نهجًا مقارنًا لتقييم التفاعلات بين أمريكا والصين، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن صعود الصين في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين قد أثر بقوة على تعديل سياسة الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، وعلى التنافس القوي بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة وفي بحر الصين الجنوبي، وأصبح هذا التنافس معقدًا بشكل متزايد، مما سيؤدي إلى حدوث صراعات جيوسياسية بين القوى الكبرى في المستقبل.

دراسة(2023) Paikin، بعنوان: Multipolar Competition and the Rules-based Order: Probing the Limits of EU Foreign and Security Policy in the South China Sea، المنافسة متعددة الأقطاب والنظام القائم على القواعد: استكشاف حدود السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في بحر الصين الجنوبي، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الحدود السياسية الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في بحر الصين الجنوبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المنافسة المتعددة الأقطاب المتزايدة فرضت القيود على السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في بحر الصين الجنوبي، حيث يواجه الاتحاد الأوروبي توجهات معقدة في السياسة الخارجية لأسباب عدة منها: المسافة الجغرافية التي يفصلها الاتحاد الأوروبي عن المنطقة وقدراته المحدودة نسبياً فيها، وملائمة استراتيجية تخفيف الحد الأدنى، ومن الممكن أن تكون التعددية القطبية متوافقة مع الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مواضيع ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية، ومنها دراسة دغبوش والرشيدي (2022) التي بينت أهمية الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي، ودراسة كلاع (2021) التي بينت الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في المنظورين الصيني والأمريكي، ودراسة عبد العزيز (2020) التي هدفت الدراسة إلى التعرف على عدد من نظريات العلاقات الدولية المفسرة لنهضة الصين ومدى ارتباطها بفرضية التهديد الصيني، ودراسة Hung, (2023) التي حللت الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في سياسة الولايات المتحدة والصين، ودراسة Paikin (2023) التي كشفت عن الحدود السياسية الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في بحر الصين الجنوبي، فيما تتميز الدراسة الحالية بكونها تسعى إلى طرح جوانب لم تطرحها الدراسات السابقة، بالإضافة إلى تناولها لفترة زمنية لم تتناولها الدراسات السابقة.

المبحث الأول: جغرافية بحر الصين الجنوبي والمصالح الأمريكية والصينية:

المطلب الأول: جغرافية بحر الصين الجنوبي:

يتكون بحر الصين الجنوبي من أكثر من (200) جزيرة صغيرة، وشعاب مرجانية، ومياه ضحلة، وجزر مرجانية، وضفاف رملية مجمعة في ثلاثة أرخبيلات هي (سبراتلي وباراسيل وبراتاس)، و(ضفة ماكليسفيلد وسكاربورو شول)، وترجع الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي بشكل رئيسي إلى موقعه الجغرافي، حيث تعد المنطقة واحدة من أكثر ممرات الشحن ازدحاماً في العالم، ويمر أكثر من (50%) من التجارة العالمية عبر (مضيق ملقا ومضيق سوندا ومضيق لومبوك) فوق جزر ومياه بحر الصين الجنوبي، والأهم من ذلك أنها تغطي طرق الطاقة الأكثر أهمية لدول شرق آسيا مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية لنقل النفط والغاز الطبيعي من الخليج العربي، وبالتالي، فإن بحر الصين الجنوبي له أهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية بالنسبة لأمن الطاقة والاقتصاد في الصين ودول شرق آسيا، وتتوافر في الجزر في بحر الصين الجنوبي احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، وبالتالي فإن سيادة الجزر المتنازع عليها لا تنطوي فقط على امتلاك الحقوق الإقليمية والبحرية في المنطقة المحيطة بها، ولكن الحقوق القانونية لاستغلال مواردها، التي تمثل مصالح استراتيجية واقتصادية واسعة النطاق، ومن منظور استراتيجي، فإن الأهمية الجغرافية لبحر الصين الجنوبي تكمن في أن من يسيطر عليه سيهيمن على مستقبل شرق آسيا (Andrew, Erickson, 2016: 5)، والخريطة التالية تبين الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي:

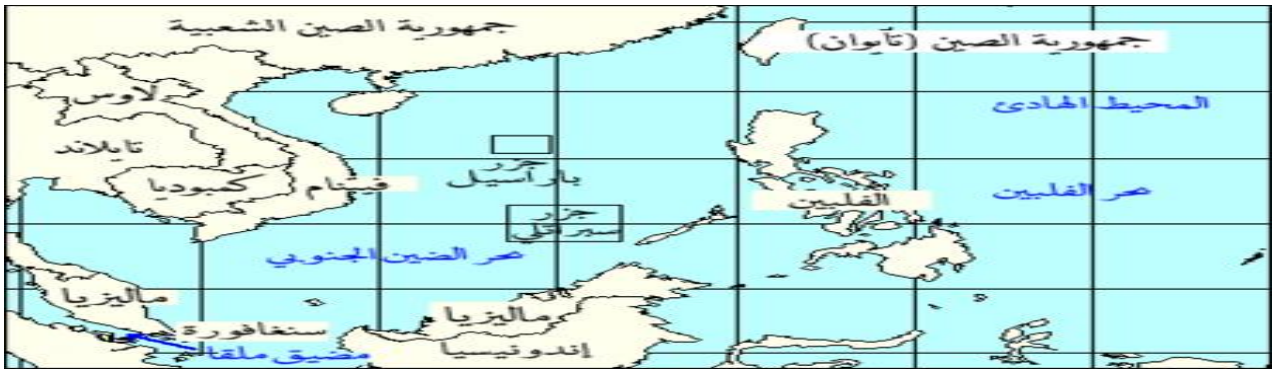

الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي

المصدر: موسوعة عريق (2023). بحر الصين الجنوبي بحر في جنوب شرق آسيا، متاح على الرابط: https://areq.net/

تطالب العديد من الدول في شرق آسيا، بما في ذلك الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وإندونيسيا، بمطالبات سيادية متداخلة على الجزر والحقوق البحرية في بحر الصين الجنوبي، وتتمثل العناصر الرئيسية للنزاعات بـ: المطالبات المتضاربة بشأن "جزر باراسيل" من قبل الصين وفيتنام، وعلى شعاب "سكاربورو" من قبل الصين والفلبين، وعلى جزر "سبراتلي" من قبل الصين وفيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي، وعلى المنطقة الاقتصادية الخالصة من قبل الصين وفيتنام وإندونيسيا، وانضمت تايوان إلى "معركة المطالبة بالسيادة" على بحر الصين الجنوبي. ويعد النص الغامض للقوانين والمعاهدات البحرية الدولية القائمة أحد العناصر الأساسية التي أدت إلى تعقيد النزاعات السيادية على الجزر والحقوق البحرية في البحر نفسه، ولدى بعض الدول (الصين وفيتنام) قوانين مختلفة لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة التي يبلغ طولها (200) ميل بحري، وهو ما يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (Goldstein, 2013 :52).

وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إلى أن ما يقرب من (80%) من التجارة العالمية من حيث الحجم و(70%) من حيث القيمة، يتم نقلها عن طريق البحر، ويمر (60%) من التجارة البحرية عبر آسيا، ويكتسب بحر الصين الجنوبي أهمية خاصة بالنسبة للصين وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية، والتي تعتمد على مضيق ملقا، الذي يربط بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهادئ والمحيط الهندي، باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث أن أكثر من (60%) من تجارتها تنتقل عن طريق البحر، ويرتبط الأمن الاقتصادي الصيني ارتباطًا وثيقًا بهيمنتها البحرية على بحر الصين الجنوبي، باعتباره منطقة تجارية حيوية للعديد من أكبر الاقتصادات في العالم، فقد حظي بحر الصين الجنوبي باهتمام كبير، وتعتمد دول شرق آسيا، التي تصدر البضائع تامة الصنع من الغرب، على هذا الطريق، ويصل النفط الذي يتم استيراده من الشرق الأوسط إلى مضيق ملقا عبر المحيط الهندي ويدخل إلى بحر الصين الجنوبي، الذي يعد ممر للطاقة والسلع تامة الصنع والمواد الخام، إذ يمر ثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية، و(80%) من النفط الخام للصين، و(60%) من الطاقة لتايوان واليابان (Insisa. 2020: 4)، لذا يتمتع بحر الصين الجنوبي بأهمية حيوية بالنسبة للقوى الاقتصادية الإقليمية، ويعد أحد أكبر الطرق البحرية للغاز الطبيعي المسال، مما أكسبه أهمية في اقتصاد دول المنطقة والاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: الخلافات في بحر الصين الجنوبي:

تتبلور مشكلة بحر الصين الجنوبي بوجود خلافات حول الحدود البحرية وتقسيمها بين الصين ومجموعة من الدول المطلة على البحر، والتي تدّعي كل واحدة منها أن لها الحق في الهيمنة على المياه الإقليمية، والخلافات حول جزر (سبارتلي، وبراسيل)، وقد أصدرت الصين خريطتها المعروفة بـ"الخطوط التسعة"*، التي أكدت على حقوقها التاريخية، وعملت الصين على بناء الجزر الاصطناعية التي تم بناؤها على الشعاب المرجانية في المنطقة، والتي حذرت الولايات المتحدة والدول الأخرى المحيطة من وجودها، وعليه فإن رغبة الصين في السيطرة على جزر بحر الصين الجنوبي يعود لأهمية هذه الجزر الاستراتيجية (دغبوش، والرشيدي 2022: 156).

تعتبر جزر سبراتلي هي النقطة الساخنة في النزاع، لكونها موطن لموارد طبيعية ضخمة تشمل احتياطات النفط والغاز، وتطالب فيتنام وتايوان والصين بمجموعة الجزر بأكملها، بينما تطالب ماليزيا وفلبين بجزء من هذه الجزر، ويحتوي بحر الصين الجنوبي حسب التقديرات الأمريكية على (1.6) مليار برميل من الموارد الهيدروكربونية، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، مما يعطي المنطقة أهمية دولية وإقليمية (Hang, 2013: 5)، والخريطة التالية تبين موقع جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي.

* **خط القطاعات التسعة**: ذُكر في أوقات مختلفة بخط القطاعات الإحدى عشر وخط القطاعات العشر- إلى خط الترسيم غير المحدد بدقة والمستخدم من قِبل جمهورية الصين الشعبية (الصين) وجمهورية الصين (تايوان)، ليعبر عن مزاعمهما بالجزء الأكبر من بحر الصين الجنوبي. تشتمل المنطقة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي على جزر باراسيل وجزر سبراتلي.

الخريطة رقم (2) موقع جزرسبراتلي في بحر الصين الجنوبي

المصدر: موسوعة عريق (2023). بحر الصين الجنوبي بحر في جنوب شرق آسيا، متاح على الرابط: https://areq.net/

ومن نزاعات بحر الصين الجنوبي، المطالبات المتضاربة بالولاية البحرية، فقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تم التوقيع عليها في عام 1982، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994، أنواعاً مختلفة من الحقوق أو الاستحقاقات البحرية التي قد تطالب بها الدول في المناطق المتاخمة لسواحلها أو غيرها من المعالم البرية، وأوضحت الصين أن مطالباتها البحرية في بحر الصين الجنوبي تشمل البحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري من جميع مجموعات الجزر، وأكدت على حقوقها التاريخية في بحر الصين الجنوبي، لكنها لم تحدد نطاقها أو محتواها (Patrol, 2020).

المطلب الثالث: المصالح الأمريكية والصينية للهيمنة على بحر الصين الجنوبي:

فيما يلي عرض للمصالح الأمريكية واليابانية الصينية والهيمنة في بحر الصين الجنوبي:

أولاً: المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي:

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية باستراتيجيتها في ربط أمنها بأمن حلفائها في منطقة بحر الصين الجنوبي، لضمان حرية التجارة والاستثمار في المنطقة، (Conor. Kennedy Andrew Erickson, 2017)، ويمثل الحفاظ على التفوق البحري وحرية الحركة للأسطول الأمريكي السابع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ضمانة لاحتواء الصعود الصيني، من خلال السيطرة على الممرات الاستراتيجية بالتعاون مع الحلفاء الإقليميين، من خلال الدوريات الاعتيادية عبر مضيق تايوان في رد فعل صريح على الأنشطة العسكرية الصينية حول الجزيرة، وكذلك إبقاء مضيق ملقا الاستراتيجي الفاصل بين بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي خارج السيطرة الصينية، نظرًا لأهميته التجارية الكبرى بالنسبة للصين التي تجري نحو (90%) من عملياتها التجارية عبر البحار (Heydon, 2020).

إن قدرة الولايات المتحدة على حماية تايوان والفلبين تعتمد على قدرتها على الوصول إلى بحر الصين الجنوبي، على الرغم من أن هذا الاعتماد يمكن تقليصه من خلال الترسانة الأميركية المتنامية من الصواريخ البعيدة المدى، والتي يمكنها مهاجمة أهداف من مسافة بعيدة، فالولايات المتحدة لديها القدرة على ردع الهجمات على حلفائها تعتمد على الحفاظ على مصداقيتها، والتي تعتمد بدورها على الحفاظ على قدراتها العسكرية، واستعدادها للقتال من أجل حمايتهم(Ratner, 2017:64).

كما أن سلوك الصين العدواني في بحر الصين الجنوبي يزيد من قلق اليابان وهي حليف رئيسي لأمريكيا بشأن صعود الصين العسكري والاقتصادي على نطاق أوسع، وتبرز ثلاثة مجالات مثيرة للقلق بشكل خاص من وجهة نظر اليابان تتمثل في التحديث العسكري للصين لأنها تتمتع بتفوق عسكري كمي كبير على اليابان في المنطقة، حتى مع احتفاظ القوات اليابانية بتفوق نوعي في بعض المناطق، وفيما يتعلق بالإنفاق الدفاعي الآسيوي في عام 2020، أنفقت الصين نحو (193) مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل (42%) من إجمالي انفاق المنطقة، وبالمقارنة أنفقت اليابان (49.7) مليار دولار أمريكي، أو نحو (11%) من الإجمالي، و(26%) من إنفاق الصين، ومع تزايد الشكوك حول التفوق العسكري الأمريكي في غرب المحيط الهادئ، تواجه اليابان التحدي

المتمثل في كيفية دعم القوة الأمريكية في ظل تزايد احتمال نشوب صراع بين القوى الكبرى، مثل الصراع حول تايوان (Blackwill, Zelikow, 2021).

ثانياً: المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي:

تتلخص أهم المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي في الآتي:

1 حماية الاستقرار وتأمين ممراتها عبر تأمين الخط التاسع الصيني، ليكون من بين العناصر الأولى المشكّلة لمصالحها الحيوية في بحر الصين الجنوبي، وعملت الصين في 6 أيلول 2013 على إصدار استراتيجيتها الخاصة لتنمية السلام في المنطقة، ومن ضمنها فكرة مهمة تحت عنوان "المصالح الأساسية"، التي تشتمل على عناصر حيوية يتم التركيز فيها على: "الاستقلال الوطني، التكامل الجغرافي، التواصل الوطني"، أي ضرورة ألا تنتهك أي قوة خارجية السيادة الوطنية، وإلا فإنّها مستعدة لاستخدام القوة من أجل حماية مصالحها، ولن تسمح لأي قوة بتهديد نظامها السياسي أو انتهاكه، إضافة إلى تأكيد الإجراءات الرئيسية لترسيخ فكرة حماية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بالإضافة إلى الأمن المالي والاستقرار الاقتصادي (Takahashi, 2018: 787).

2 إقامة شبكة من العلاقات الاستراتيجية التعاونية مع دول إقليمية مهمة، مثل: (كوريا الشمالية، روسيا، باكستان، إندونيسيا، تايلاند، الفيليبين) التي ترتبط بعلاقاتٍ وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي بذلك تعمل على توسيع نطاق التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح المشتركة بين الصين وهذه الدول من خلال:

- إقامة مشروعات كبرى تربط بين الصين ودول مهمة استراتيجيًا في محيطها الإقليمي (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)، والممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني، والممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار، وتسعى مبادرة حزام طريق الحرير البري الجديد إلى ربط الصين باقتصاديات شرق وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا، من خلال شبكات ممتدة من السكك الحديدية، والطرق السريعة، وشبكات الطاقة، وكابلات الألياف الضوئية، وغير ذلك من الشبكات، بهدف تعزيز التجارة عبر المحيط بين منطقة شرق آسيا والمحيط الهندي (Liff, 2019).
- أمن الطاقة حيث تعتمد بشكلٍ كبير على النفط المستورد من دول الخليج العربي لسد قرابة (70%) من حاجتها من الطاقة، ويتم نقل هذه الكمية بواسطة سفن عبر المحيط الهندي، لتدخل إلى بحر الصين الجنوبي، عبر مجموعة مهمة من المضائق؛ لذا ترى الصين في هذا النطاق نقطة حرجة يمكن أن تسهم جيوبوليتيكياً في التأثير سلبًا في مستقبلها، إذا ما استُغلت هذه الحتمية الجغرافية بشكلٍ خاص من قبل الولايات المتحدة، أو من قبل حليفتها الهند، التي لها مصلحة مهمة في تعطيل وتخريب حركة الملاحة وأمنها عبر هذه الممرات، وصولاً إلى بحر الصين الجنوبي، بهدف الحيلولة دون خضوعه للسيطرة الصينية بشكلٍ كامل، لذا تحاول التوجه نحو بحر الصين الجنوبي، باعتباره إحدى المناطق الواعدة في مجال الإنتاج النفطي، في ظل الاحتياطات التي يحتمل اكتشافها هناك، ما يقلل من انكشافها عبر عدم الاعتماد بصورة مطلقة على ما يجري استيراده من نفط الخليج العربي (Hung, 2023).

مما سبق، فإن الصين تسعى لتأمين ممرات الملاحة في بحر الصين الجنوبي بشكلٍ خاص كنقطة انطلاق نحو مجالات بحرية أوسع، يعد حجر الزاوية في تأمين سيادتها البحرية من جهة، وفي تمددها بالطريقة التي تسهم من خلالها في التحكم بمصير تجارة النفط والغاز الطبيعي إلى دول مهمة في إقليم آسيا، مما ينعكس على سلامة النقل واستدامته عبر هذه الممرات البحرية، وفي فرض إرادتها على باقي الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة.

ثالثاً: الخلاف الهندي الصيني على بحر الصين الجنوبي:

بدأت الحكومات الهندية منذ عام 1998 في إعادة تحديد المصالح الاستراتيجية للهند من خلال التركيز على البحار، ويعتبر شمال المحيط الهندي بشكل عام منطقة نفوذ هندي، وكانت الهند تنظر إلى السلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي، والنشاط البحري الصيني في شمال المحيط الهندي على أنهما يكتسبان نفوذًا استراتيجيًا على حساب الهند، وجاءت الرؤية الاستراتيجية الهندية-الأمريكية المشتركة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي، والتوقيع على اتفاقيات التبادل اللوجيستي، بعد التوسع البحري الصيني وموقفها الحازم في المنطقة. وبدلاً من النظر إلى العلاقات الهندية-الأمريكية من منظور الهند، فإن الصين تراها فقط في سياق التنافس الصيني الأمريكي، وتستنتج الصين أن التعاون البحري الهندي الأمريكي دليل على مشاركة الهند في تطويق واحتواء الولايات المتحدة للصين، قد تكون الاختلافات الحادة في النهج والموقف على كلا الجانبين فيما يتعلق بالعلاقة الثلاثية لأن كل من الهند والصين تعتبران نفسيهما قوى بحرية، مما أدى إلى رؤى غير متوافقة لأدوارهما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ قد لا يغير هذا التحول في ميزان القوى والفرص الصين في منطقة المحيط الهندي، لكنه سيساعد الهند على التعامل معها، وكذلك بالنسبة للصين للتعامل مع العلاقات الهندية الأمريكية المتنامية، يبدو أن رفض الصين الصريح لفكرة المحيطين الهندي والهادئ يعتمد فقط على الخلط بينها وبين احتواء الصين، وتعتقد الصين أن الخلاف بين الهند والصين بشأن هذه المسألة يمكن حله بسهولة إذا كان على الهند ترى مبادرة الحزام والطريق كاستراتيجية لصعود الصين وتخلت عن رؤيتها الخاصة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لأنها جزء من استراتيجية الاحتواء الأمريكية ضد الصين (Hung, 2023).

المبحث الثاني: التنافس الأمريكي- الصيني في بحر الصين الجنوبي:

المطلب الأول: تصاعد التنافس الأمريكي- الصيني في بحر الصين الجنوبي:

لقد تصاعد التوتر بشأن السيادة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بشكل كبير ففي عام 2009 وصفت الصين سيادتها على بحر الصين الجنوبي بأنها مصلحة أساسية، بينما أعلنت الولايات المتحدة عام 2010 أن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي هي مصلحة وطنية رداً على تحركات الصين المتزايدة بشأن النزاعات في المنطقة، وأصدر مجلس الدولة الصيني الكتاب الأبيض بعنوان "التنمية السلمية في الصين لعام 2011" والذي حدد فيه سيادة الدولة وسلامة أراضيها باعتبارها المصالح الصينية الأساسية، كما أعلنت الولايات المتحدة في عام 2012 عن سياستها الخارجية المتمثلة في "المحور نحو آسيا" لإعادة التوازن للاستراتيجية الأمريكية في آسيا في ضوء القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين في المنطقة، بينما سعت فيتنام واليابان والفلبين إلى توطيد شراكتهما وتحالفهما مع الولايات المتحدة من أجل إعادة التوازن للقوة العسكرية مع الصين وتعزيز مواقفهما الاستراتيجية فيما يتعلق بنزاعات بحر الصين الجنوبي، حيث تلعب الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في التأثير على حل نزاعات بحر الصين الجنوبي، وحاولت فيتنام والفلبين تشكيل تحالف استراتيجي مع اليابان في صراعهما مع الصين من أجل مطالبتهما السيادية في بحر الصين الجنوبي، وبدأت الصين في عامي (2013 و2014) في استصلاح الأراضي وبناء البنى التحتية المدنية على منطقة "فيري كروس ريف" في جزر سبراتلي المتنازع عليها، إلا أن الولايات المتحدة عارضت البناء وأنشطة الاستصلاح في بحر الصين الجنوبي (Talmadge, 2017: 61).

تؤدي سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي إلى حل "معضلة مضيق ملقا" بشكل كامل بالنسبة للصين، وإن سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي تمكن جيش التحرير الشعبي من إنشاء قواعد عسكرية على جزر (باراسيل وسبراتلي)، باعتبارها المواقع الاستراتيجية التي تحمي طرق التجارة والطاقة عبر مضيق ملقا، وبعيداً عن قاعدة "يولين" البحرية الواقعة بالقرب من بحر الصين الجنوبي، أنشأ جيش التحرير الشعبي قاعدة بحرية جديدة ضخمة في جزيرة هاينان في عام 2013 لغواصاته النووية وحاملة طائراته الثانية، وتوفر القاعدتان البحريتان التابعتان لجيش التحرير الشعبي في بحر الصين الجنوبي أي دعم عسكري وبحري ضروري للتقدم والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وسيكون نشر القوات البحرية والجوية الصينية على الجزر وفي مياه بحر الصين الجنوبي ذا أهمية لتعزيز مصالحها الاستراتيجية والدفاع عنها في المنطقة (Chubb, 2016: 53).

وقامت الصين في عام 2015، ببناء سبع جزر صناعية فوق جزر سبراتلي المتنازع عليها، بالإضافة إلى بناء مهابط الطائرات والموانئ ومهابط طائرات الهليكوبتر وغير ذلك من مرافق البنية الأساسية في الجزر الاصطناعية، مما جعل منها نقاط استراتيجية جديدة لحماية أمن الطرق البحرية، وتأكيد سيادتها على بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه (Glaser, 2015: 53).

وإن مطالبة الصين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي تنطوي على مصالحها الأمنية الوطنية، وسيادتها على بحر الصين الجنوبي التي من شأنها أن تمكّنها من ممارسة نفوذ كبير على أمن الطرق البحرية في شرق آسيا، وسيكون لهذا تأثير مباشر على أمن الطرق البحرية اليابانية والكورية الجنوبية والتجارة والطاقة، حيث أن معظم واردات النفط لهما تأتي من الخليج العربي، مروراً بمضيق ملقا ومضيق البوسفور وبحر الصين الجنوبي (بالقرب من جزر سبراتلي)، وبما أن الصين لديها نزاعات إقليمية مع اليابان حول جزر دياويوداو (سينكاكو)، فإن الهيمنة على بحر الصين الجنوبي تسمح للصين بالحصول على قوة استراتيجية ونفوذ على التنافس الاستراتيجي الصيني- الياباني في شرق آسيا، مما يعزز بشكل كبير موقف الصين الاستراتيجي بشأن نزاعات بحر الصين الشرقي، وكذلك في تنافسها على القيادة الإقليمية في آسيا (Shinzo, 2012).

ومن المنظور الصيني، فإن السيطرة على بحر الصين الجنوبي تشكل مفتاحاً حيوياً لحل مشاكها مع اليابان، بما في ذلك نزاعات بحر الصين الشرقي والتنافس الاستراتيجي بين الصين واليابان، لذا أعربت اليابان عن استعدادها للانضمام إلى الولايات المتحدة في الدوريات الجوية البحرية في المنطقة، مما يعكس أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد والطاقة والأمن القومي، ويعكس موقف اليابان تجاه نزاعات بحر الصين الجنوبي مخاوف اليابان المتزايدة بشأن هيمنة الصين على بحر الصين الجنوبي (Charles, Steve, 2016: 81).

يشكل الوجود العسكري الأميركي في شرق آسيا أهمية كبيرة لاستعراض قوتها العسكرية، كما ويشكل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ركيزتين لقيادتها للمنطقة، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من قوتها المهيمنة على المستوى العالمي، وإن قوة الصين ونفوذها المتصاعدين يعيدان تشكيل التوازن الاستراتيجي الإقليمي، واللذان سيقوضان إلى حدٍ كبير البُنية الأمنية الإقليمية القائمة التي شكلتها الولايات المتحدة وهيمنت عليها منذ الحرب الباردة، وأصبح صعود الصين كقوة عالمية حقيقة واقعة، ورداً على الحقائق الاستراتيجية المتغيرة في شرق آسيا، لذا ابتكرت الولايات المتحدة استراتيجية مختلطة للتحوط وإعادة التوازن واحتواء قوة الصين ونفوذها المتنامين باستخدام وسائلها الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية، من أجل الحفاظ على قوتها المهيمنة في المنطقة، ولا شك أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين باعتبارها تحدياً كبيراً لقوتها المهيمنة في شرق آسيا، بينما ترى الصين أن الولايات المتحدة تمثل تهديداً كبيراً لمصالحها الأساسية في المنطقة، ونظراً للاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، فقد جعل بحر الصين الجنوبي أمراً حيوياً استراتيجياً لكل منهما للسيطرة على شرق آسيا، مما أدى إلى زيادة المنافسة الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يفسر التوترات المتصاعدة في المنطقة (Hayton, 2018).

يشكل بحر الصين الجنوبي بؤرة ساخنة للصراع الأمريكي الصيني، قد تؤدي إلى حرب عسكرية مباشرة بين البلدين، لأن كثير من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لديهم حدود مع الصين، إما حدود بحرية أو حدود برية، وبالتالي من الممكن أن تقوم إحدى هذه الدول بالرد على الصين، مما يجعل موقف الولايات المتحدة الأمريكية دقيقاً ومباشراً، إما أن تقود حرباً بالوكالة، أو الإقدام على حرب عسكرية مباشرة وهو أمر محتمل، لكنه غير مرجح، إنما تتم إدارته عبر دولة أخرى خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتمثل عمق استراتيجي للصين، باعتبار أن أمن طاقتها مسألة أمن قومي، ومما زاد من حدة المشهد وتعقد النزاعات هو توسط الجزر المتنازع عليها لبحر الصين الجنوبي، إلا أن الصين تؤكد على ضرورة حل النزاعات بين الدول المتنازعة في منطقة البحر، دون أي تدخلات خارجية في إشارة منها إلى التدخل الأمريكي في المنطقة (أغوان، 2021: 350).

عملت الولايات المتحدة على زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، وأطلقت على عملياتها العسكرية في المنطقة اسم "عمليات حرية الملاحة" لحماية طرق التجارة البحرية وإبقائها مفتوحة أمام الجميع، مشيرة إلى عدم انحيازها لطرف ضد الأخر في النزاعات البحرية، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية قريبة من المنطقة الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي، وتعارض الصين هذه الأنشطة العسكرية بحكم قربها من جزر (سبراتلي وباراسيل)، وبوصفها جزء من السيادة الصينية، بينما ترى الصين بأن عملية عسكرة بحر الصين الجنوبي جاءت لسرقة موارد ومقدرات البحر تحت ذريعة حمايته، وعملت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2010 على تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر الصين، وذلك بهدف خلق نوع من التوازن مع الصين، حيث قامت بإجراءات عسكرية تضمنت زيادة الأسطول البحري في منطقة شرق آسيا، كما زادت علاقاتها مع دول بحر الصين المتنازعة مع الصين، فتم الاتفاق مع فيتنام على استخدام خمس قواعد عسكرية وعززت قواعدها العسكرية السابقة في (كوريا واليابان وسنغافورة وتايلند)، وذلك لحفظ الاستقرار في بحر الصين الجنوبي، وكمحاولة منها لتضييق الخناق على مطالب الصين وتجارتها لكون معظم تجارة الصين تمر من بحر الصين الجنوبي، مما دفع الصين إلى تطبيق استراتيجيات عدة كان أهمها طريق الحرير "مشروع الحزام والطريق"، والذي يربط (68) دولة في (آسيا وإفريقيا وأوروبا) بـ(طرق برية، وسكك حديدية، وخطوط ملاحة)، ورافق المشروع عدة مشاريع أخرى مكملة لطريق مثل (قناة نيكارجوا، والممر الشمالي الغربي الذي اعتبر كمنافس لقناة السويس، وقناة برزخ كرايسثميوس في تايلند، وممر التنمية الباكستان) (يناك، 2021: 149)، لذا يعتبر بحر الصين الجنوبي قنبلة موقوتة نظراً لتصاعد القوة العسكرية لأطراف النزاع، سواء أكانت الولايات المتحدة أو بروناي، سنغافورة، ماليزيا، فيتنام أو الفلبين، بالإضافة إلى القوات الصينية المنتشرة تحت مبدأ حماية السيادة الجوية والبحرية للصين في بحر الصين الجنوبي (Liff, 2019: 454)، وتقوم الحجج الصينية للهيمنة على بحر الصين الجنوبي على أساس أن المياه الإقليمية هي حق لمن يملك جزيرتي (باراسيل وسبرراتلي)، وبالتالي تقوم بمحاولة السيطرة على البحر، كون هاتين الجزيرتين والارخبيل تحت السيادة الصينية، فيما ردت عليها فيتنام والفلبين أن هاتان الجزيرتان لهما، وبما أن هاتين الجزيرتين لهما فإن السيطرة على بحر الصين الجنوبي ستعود إلى فيتنام والفلبين (البديري، 2018: 78).

وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية إن فرضت الصين سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، فستقوم بمنع الطائرات العسكرية من التحليق فوق المناطق المتنازع عليها، وأن تقوم بتحديد مسار الطائرات المدنية ضمن خطوط جوية محددة، وهذا بالطبع سيؤدي إلى عرقلة سلاسل التوريد بالعالم وسيمنح الصين قدرة هائلة على السيطرة على الحلفاء الموقعين على معاهدات تحالف مشتركة مع الولايات المتحدة، وقد حدث هذا التحديد سابقاً بصورة رسمية حينما أعلنت الصين وبشكل فردي أن هنالك منطقة تحديد للدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي، وهذا ما أغضب كوريا الجنوبية واليابان نظراً إلى أن الصين أعلنت أن منطقة الشعب المرجانية المتنازع عليها ما بين كوريا الجنوبية والصين والمعروفة بـ"AUDO" أصبحت ضمن منطقة الدفاع الجوي المعلنة (الخالدي، 2021: 117).

ومن وجهة النظر الصينية، يشكل الوجود العسكري الأميركي في شرق آسيا تهديداً كبيراً لأمنها القومي، حيث تبنت الولايات المتحدة استراتيجية عدائية لاحتواء صعود الصين، وإن سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي ستؤهلها لبناء قواعد عسكرية ونشر القوات البحرية والجوية لجيش التحرير الشعبي في المنطقة، مما يعزز إلى حد كبير بيئتها الاستراتيجية من خلال بناء مجال القوة والنفوذ في المنطقة المحيطة، وإن محاولة الصين لتأمين مصالحها في بحر الصين الجنوبي، شأنه أن يعمل إلى حد كبير على تعزيز موقعها الاستراتيجي في التنافس الصيني- الأميركي في المنطقة، لتعزيز وحماية المصالح الاستراتيجية للصين في بحر الصين الجنوبي، وإن هيمنة الصين على المنطقة ينبغي أن تؤدي إلى "تأثير الدومينو" على نزاعات بحر الصين الشرقي، وستحقق الصين أول سياسة لسلسلة الجزر للحد من استعراض القوة الأمريكية وتعويض النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال إغلاق البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي داخل قوس يمتد من جزر ألوشيان في الشمال إلى بورنيو في الجنوب، فالحرب بين الولايات المتحدة والصين أمر لا مفر منه في بحر الصين الجنوبي، مما يعكس بشكل قاطع الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي بالنسبة للأمن القومي للصين (Biddle, 2019: 175).

تصاعدت حدة التوتر بشأن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، حيث أعلنت الصين عام 2022 أن جيشها أبعد مدمرة أمريكية أبحرت في القرب من جزر باراسيل المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي كما حلقت طائرة أمريكية فوق بحر الصين الجنوبي، وتم اعتراضها من قبل طائرة مقاتلة صينية كانت جاهزة للمواجهة في عام 2023، حيث اعتبرت الصين تلك الحادثة انتهاكًا لسيادتها، وشهد عام 2023 تزايد الاحتكاكات بين القوى الكبرى

في منطقة البحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي فاقم مؤشرات التوتر، حيث اتهمت القيادة الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ طائرة مقاتلة صينية من طراز "J-16 " في 26 مايو 2023 باعتراض عدواني بلا داعٍ لطائرة استطلاع مشتركة أمريكية من طراز "RC-135 Rivet" في المجال الجوي الدولي فوق بحر الصين الجنوبي (عليبة، 2023).

المطلب الثاني: مستقبل التنافس الأمريكي- الصيني في بحر الصين الجنوبي

يمتلك بحر الصين الجنوبي أهمية مركبة؛ فجيواستراتيجيًا، يقع بحر الصين الجنوبي في جنوب شرق آسيا ممتدًا من مضيق ملقا في الجنوب الغربي لمضيق تايوان في الشمال الشرقي من الناحية الاقتصادية، يمتاز بحر الصين الجنوبي بثرائه بالثروات الطبيعية، حيث يخزن ما يقدر بـ(11) مليار برميل من النفط، و(190) تريليون قدم من الغاز الطبيعي، كما يعد نطاق جغرافي مهم لطرق المواصلات البحرية التي تتميز بكثافة النشاط التجاري، وكثافة السكان لـ(تايلاند، فلبين، الصين، إندونيسيا، كمبوديا، سنغافورة، بروناي، ماليزيا)، وتعُد الاستراتيجية الأمريكية بحر الصين الجنوبي عماد الملاحة البحرية للأساطيل التجارية والعسكرية، ولذلك يطلق عليه الخبراء الأمريكيون اسم "البحر المركزي". أما اليابان، فيُعد الأمن البحري بالنسبة لها أولوية في استراتيجيتها تجاه بحر الصين الجنوبي، خاصة لأمن خطوط المواصلات البحرية التي تمر بها معظم صادراتها السلعية وارداتها من الطاقة (دندن، 2023 :58).

نظراً لتفاقم التنافس الأمريكي – الصيني حول بحر الصين الجنوبي، يبدو أن هنالك سيناريوهين محتملين لمستقبله، وهما:

- **سيناريو استمرارية الوضع الو اقع القائم**: يقوم هذا السيناريو على أساس استمرار الحال على ما هو عليه من خلال تمسك كل من دول البحر بالمساحات البحرية التي تهيمن عليها، وفي الوقت نفسه وجود مساعي دبلوماسية لإقناع الصين لاتباع مبادئ القانون الدولي وفق ما تراه الدول الأخرى والتي تتعارض مع التوجهات السياسية الصينية.
- **سيناريو التصعيد والمواجهة العسكرية**: يشير هذا السيناريو إلى مرحلة جديدة والأكثر سوءًا في التنافس الأمريكي- الصيني حول بحر الصين الجنوبي، حيث ستفرض هذه المرحلة على الولايات المتحدة الأمريكية اعتباراتٍ جيوبوليتيكية متعددة، بأن تكون مساهمة في أي صراع سيجري هناك، بالطرق التي ستجبرها على التخلي عن أدوارها الدبلوماسية الحيادية، ويدفعها حلفاؤها باتجاه ممارسة كل السياسات التسليحية والعدوانية، التي من شأنها أن تدخل هذا الإقليم إلى فوضى واقتتال واسعان.

مما سبق نجد أن النزاع في بحر الصين الجنوبي وفق الرؤية المستقبلية وفي ضوء التطورات الحالية يمكن القول إلى أنه سيحافظ على استمرارية الوضع على ما هو عليه في عدم تطور الصراع إلى حالة من الحرب الشاملة، فعلى الرغم من التحركات الصينية العسكرية في بحر الصين الجنوبي، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها يواجهون تلك التحركات بشكل متوازن، لاسيما أنه في حالة حدوث صراع عنيف في المنطقة ستكون الغلبة للصين بسبب مركز انتشار القواعد العسكرية في الجزر وخاصة الجزر الصناعية وحرصت الولايات المتحدة على تحقيق توازن عبر التنسيق مع الحلفاء، وقدمت أستراليا عام 2020، مذكرة إلى لجنة حدود الجرف القاري، تماشياً مع موقف الولايات المتحدة، لدعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ودعماً لهيئة التحكيم التي نظرت في القضية التي رفعتها الفلبين ضد الصين، كما أعلنت الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا (مجموعة كواد) عام 2023 عن مخاوفها بشأن الانتشار العسكري في المياه المحيطة بالصين، والتأكيد على (أهمية احترام القانون الدولي) في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وعززت الصين التعاون مع روسيا في محيط بحر الصين الجنوبي (بما يحقق لكل منهما أهدافه) (عبد العاطي، 2023: 3).

وسيظل التوازن في المنطقة قائمًا بين القوتين، حيث تتحسب أمريكا من أي رد فعل عسكري بسبب قوة الصين العسكرية من جهة، وقوتها الاقتصادية من جهة أخرى، حيث تعد الصين من أكبر الدول التي تمتلك سندات وأسهمًا أمريكية، كذلك تحتاج الصين إلى الوصول إلى الهيمنة العالمية، أو أن تكون المنافس الأول للولايات المتحدة؛ لذلك فإنها لن تحاول الدخول في حرب معها.

الخاتمة:

مما سبق يتبين صحة فرضية الدراسة التي تنص على أن "هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وبين تصاعد التنافس الأمريكي- الصيني لتوسيع نفوذهما السياسي والعسكري"، حيث تبين أن طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، هو تنافس جيوبوليتيكي يرتبط بأهمية بحر الصين الجنوبي من الناحية الاقتصادية كونه يتحكم بالتجارة البحرية لكل من الصين واليابان والدول المطلة على البحر، بالإضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي العسكري بالنسبة للصين والولايات المتحدة الأمريكية، يتركز على محاولة كل طرف للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولهذا التنافس أبعاد واضحة تتمثل بالبعد العسكري- الأمني، فالصين قامت بتطوير قدراتها العسكرية لتوسع سيطرتها على جزر بحر الصين الجنوبي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتكثيف وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي حفاظاً على مصالحها وإيفاءً بالتزاماتها الأمنية تجاه حلفائها في المنطقة، الأمر الذي أسهم في تصعيد تنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كما عملت الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري البحري في المدخل الجنوبي لبحر الصين الجنوبي، وذلك بنقل مقر القيادة اللوجستية قرب مضيق ملقا عام 1992، لتصبح مرتبطة مع جزيرة

"ديبجو جارسيا" في المحيط الهندي، والأسطول الخامس في الخليج العربي، وذلك من أجل تعويض النقص في قوتها في المنطقة بعد انسحابها العسكري من الفلبين في عام 1991 ، والبعد السياسي حيث تعتبر الصين أن بحر الصين الجنوبي منطقة اقتصادية خالصة تابعة لها، وهو ما أدى إلى توتر علاقاتها مع الدول المطلة على البحر وهي: (إندونيسيا، وبروناي، وماليزيا، والفلبين، وفيتنام، وتايوان)، حيث لا تقتصر النزاعات القائمة على حق استغلال الموارد وحسب، بل هناك قلق حقيقي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتنازعة من محاولات الصين تقييد حرية الملاحة في المنطقة من دون مراعاة القيود التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وإن التخوف الأكبر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة هو سعي الصين لإعلان محتمل عن منطقة تحديد الدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي على المدى الطويل، وترى الصين أن سياسات الولايات المتحدة تستهدف الأمن القومي وسلامة ووحدة أراضي الصين، كما أن الإجراءات الأمريكية تعمل على تقويض مصالح الصين الجوهرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، نظراً للأهمية الجيوسياسية والجغرافية والاقتصادية والجيواستراتيجية في منطقة شرق آسيا، فإن هيمنة الصين في بحر الصين الجنوبي ستعزز إلى حد كبير من أمنها الاقتصادي وأمنها القومي وأمنها في مجال الطاقة، مما سيقلص إلى حد كبير من استعراض قوة الولايات المتحدة في شرق آسيا وتحسين بيئتها الاستراتيجية، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة:

- **السؤال الأول:** ما الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؟، يحظى بحر الصين الجنوبي بأهمية استراتيجية كبيرة في الاقتصاد العالمي والإقليمي لدول المنطقة بسبب وقوعه جغرافياً في نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، حيث تمر عبره نصف التجارة الدولية، كما يتمتع بإمكانات سكانية واقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى الإمكانات النفطية والغازية والاحتياجات الكبيرة من موارد الطاقة، كما يعتبر أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادئ والهندي، فضلاً عن كونه يمتاز بوجود أكثر خطوط الملاحة ازدحاماً بحركة السفن في العالم، إذ أن نصف ناقلات النفط العالمية تمر من خلاله، وأغلبية هذه الناقلات تحمل المواد الأولية كالنفط الآتي من الخليج العربي إلى دول جنوب شرق آسيا، الذي تعتمد عليه بشكل أساسي في اقتصادها وخططها التنموية.
- **السؤال الثاني:** ما طبيعة الخلافات الحدودية بين الدول المشرفة على بحر الصين الجنوبي؟، تبين من خلال الدراسة وجود خلافات حدودية بين الصين من جهة، والدول المشرفة على بحر الصين الجنوبي حول أهمية الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي، والخلافات الحدودية التي ظهرت بين دول الإقليم كانت إما بدعم خارجي (أمريكي) من جهة، أو بدافع الأطماع التي برزت بفعل توجهات القوى الرئيسة الراغبة في الهيمنة على البحر، لذا تسعى كل دولة من دوله إلى إبراز حقها في مياهه الإقليمية بالطريقة التي ترى أنها تضمن مصالحها الاستراتيجية العليا، وهو ما قاد بالضرورة إلى حدوث اختلاف في وجهات نظرها وادعاءاتها الخاصة بتحديد المياه الإقليمية في البحر، مما أدى إلى تعقيد الوضع الجيوبوليتيكي في الإقليم، ويمثل بحر الصين الجنوبي منطقة نزاع إقليمي تاريخي، ففي حين تدعي كلاً من الصين وتايوان بأن الواجهة البحرية للبحر بأكمله تتبع لها، تتنازع الصين مع تايوان وإندونيسيا حول المياه شمال شرق جزر ناتونا، كما تتنازع الفلبين والصين وتايوان حول (سكاربورو شول)، وتختلف فيتنام والصين وتايوان حول المياه الواقعة غربي جزر سبارتلي، كما تتنازع الصين مع فيتنام وتايوان وبروناي وماليزيا والفلبين حول ملكية بعض الجزر أو جميعها، وتمثل ملكية جزر باراسيل محل خلاف بين الصين وتايوان وفيتنام، وهو ما يشير إلى تعدد جوانب الخلاف بين الدول المشاطئة للبحر.
- **السؤال الثالث:** ما طبيعة المصالح الأمريكية والصينية في بحر الصين الجنوبي؟، أن الصراع في بحر الصين الجنوبي يعكس مستوى الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، حيث تسعى الصين إلى الهيمنة على البحر، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى التصدي للتوسعات الصينية بسبب مصالحها المختلفة الموجودة في البحر، وبينما تحقق الصين تقدمًا ملحوظًا في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، فإنها تواجه تحديات جديدة في السعي إلى تحقيق توازن القوى مع جيرانها، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتسعى الولايات المتحدة، في تمحورها نحو بحر الصين الجنوبي، إلى الحفاظ على نفوذها الإقليمي والحد من توسع نفوذ منافسها الرئيسي (الصين)، وتفعيلاً لشبكتها من الحلفاء والشركاء الإقليميين، وعززت الولايات المتحدة مشاركتها في المنطقة وزادت من وجودها البحري، بما في ذلك عمليات حماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وأسهمت التطورات في النزاع في بحر الصين الجنوبي في حدوث تغيير في الأمن الإقليمي، وسعت اليابان إلى تغيير جذري في استراتيجية الدفاع الوطني، من خلال علاقتها الأمنية والعسكرية مع الهند وأستراليا، وأعلنت عن رغبتها في إنشاء عقد أمني ديمقراطي من حماية حرية الإبحار عبر المحيطين الهادي والهندي من خلال عقد تحالفات مع قوى إقليمية صغرى (إندونيسيا، وماليزيا، الفلبين)، من هنا نجد أن هناك مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية تسعى الصين وأمريكا واليابان والهند إلى تحقيقها في بحر الصين الجنوبي.
- **السؤال الرابع:** ما واقع وأبعاد التنافس الأمريكي-الصيني في بحر الصين الجنوبي؟، يمثل بحر الصين الجنوبي أحد مناطق التنافس الأمريكي – الصيني، بل أصبح بحر الصين الجنوبي ساحة مركزية للتنافس بين الصين والولايات المتحدة، مدفوعاً بمصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية، وإن دور بحر الصين الجنوبي في تنافسهما يؤكد على أهميته الجيوسياسية ذات التأثيرات بعيدة المدى على العلاقات الدولية، وشكّل النزاع على بحر الصين الجنوبي نقطة جوهرية في التنافس الأمريكي- الصيني في غرب المحيط الهادئ، الأمر الذي أدى إلى اهتمام صنّاع القرار الأمريكي بهذه المنطقة، حيث تصاعدت أهميته منذ نهاية الحرب الباردة، ومنذ توجه الصين إلى بناء قدراتها الدفاعية والتسليحية بما فيها قدراتها البحرية التي بدأت

تتخذ من هذا البحر مجالاً لحركتها، لذا تجد الإدارة الأمريكية نفسها أمام تحدٍ جيوبوليتيك يهدد مستقبل وجودها ومصالحها في هذا البحر، الأمر الذي يؤكد على أن بحر الصين الجنوبي سيكون واحداً من النطاقات الجيوبوليتيكية الساخنة التي يتوقف عليها مستقبل الأمن في قارة آسيا، ومحدد رئيسي في العلاقات الأمريكية الصينية في المستقبل.

التوصيات:

بناء على ما توصلت له الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

- على الرغم من أن نزاعات بحر الصين الجنوبي تعتبر نقطة اشتعال جيوسياسية رئيسية، إلا أنه يمكن تحويلها إلى فرصة لخلق مستقبل أفضل للتعاون بين الدول المتنازعة حول الحدود، خاصةً إذا كانت الصين تريد أن يتم الاعتراف بها ليس فقط كقوة صاعدة، ولكن كقوة رئيسية في آسيا وخارجها، لذا يجب على الصين ألا تفوت تخفيف التوترات المستمرة مع الدول المشاطئة للبحر عن طريق تخفيف مخاوف جيرانها بشأن توسعها ومن خلال تعزيز شمولية الفوائد التجارية على مستوى دول المنطقة.
- يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل بجد لتعزيز علاقتها الاستراتيجية مع الصين، حتى في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة للحفاظ على تفوقها العسكري والحفاظ على توازن القوى الإقليمي لصالحها.
- القيام بدراسات عربية موسعة حول الصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية في بحر الصين الجنوبي لانعكاسها المباشر على الدول العربية، خصوصاً في ظل التبادل التجاري الكبير بين الدول العربية والصين.

المصادروالمراجع

أغوان، ع. (2021). *مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المشهد الجيوسياسي الجديد العالمي الجديد*. عمان: دار الرمال للنشر والتوزيع.

بدوي، م. (1986). *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*. بيروت: دار النهضة العربية.

البديري، ك. (2018). *دروب القوة العظمى الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأميركية*. بيروت: الرافدين للطباعة والنشر.

جندلي، ع. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر: دار الخلدونية.

الخالدي، أ. (2021). *العلاقات الأمريكية الصينية*. الرياض: دار الوفاق للنشر والتوزيع.

دغبوش، ع.، والرشيدي، ن. (2022). بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية. *المجلة العربية للدراسات الجغرافية*، 5(14)، 156-190.

دندن، ع. (2023). استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو- باسيفيك. *مجلة السياسة الدولية*، (231)، 51-66.

عبد العاطي، ع. (2023). عصر نووي ثالث نحو سلام أم مزيد من الصراع الدولي؟، ملحق تحولات استراتيجية (العصر النووي الثالث)، *السياسة الدولية*، (231)، 1-20.

عبد العزيز، غ. (2020). الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 21(4)، 179-204.

عليبة، أ. (2023). التنافس الدولي وضرورات تحديث القدرات النووية الأمريكية، ملحق تحولات استراتيجية (العصر النووي الثالث)، *السياسة الدولية*، (231)، 60-83.

كلاع، ش. (2021)، النزاع الأمريكي-الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي. *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، 5(2)، 1-21.

اللقاني، أ. (1981). *المناهج بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: عالم الكتب.

مقلد، إ. (1991). *العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

موسوعة عريق. (2023). بحر الصين الجنوبي بحر في جنوب شرق آسيا، متاح على الرابط: *https://areq.net/*

يناك، ك. (2021). *تصاعد الدور الصيني وأثره على بنية النظام الدولي. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة مولود معمري، الجزائر.

محمد، م. (2023). تداعيات التنافس الصيني الهندي على النظام الامني الاقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة: *دراسات وبحوث. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*،، 50(2)، 254-366.

الجميلي، ع.، خليل، ف.، وعباس، ع. (2023). التنافس الاستراتيجي الصيني – الامريكي في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ: التهديد المتبادل. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية*، 20(1)، 450-470.

المشاقبة، ع.، ومقداد، ص. (2018)، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين أنموذجاً- 1991-2016. *دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية*، 45(2)، 267-286.

القصبي، ع. (2007). *مناهج البحث في علم السياسة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

References

Andrew S. Erickson, J (2016). Barriers, Springboards, and Benchmarks: China Conceptualizes the Pacic 'Island Chains. *China Quarterly*, 1(225, 1–22.

Biddle, O. (2019). Future Warfare in the Western Pacific. *Washington Quarterly*, 42 (4), 171–189.

Blackwill, R., & Zelikow, P. (2021). Can the United States Prevent a War over Taiwan?, *War on the Rocks, blog*, 1 March 2021.

Charles, L., & Steve, F. (2016). Should the United States Reject MAD? Damage Limitation and U.S. Nuclear Strategy toward China. *International Security*, 41 (1), 49–98.

Christopher, J., & Pehrson, G. (2006). String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power across the Asian Littoral, Strategic Studies Institute, *https://bit.ly/3rxo5Bq*.

Chubb, A. (2016). *Chinese Popular Nationalism and the PRC Policy in the South China Sea*. *Ph.D. dissertation*, University of Western Australia.

Conor, M., Kennedy, F., Andrew, S., & Erickson, D. (2017). *China's Third Sea Force, The People's Armed Forces Maritime Militia*: Tethered to the PLA, U.S. Naval War College.

Glaser, C. (2015). A U.S.-China Grand Bargain? The Hard Choice between Military Competition and Accommodation. *International Security*, 39(4), 49–90.

Goldstein, A. (2013). First Things First: The Pressing Danger of Crisis Instability in U.S.-China Relations. *International Security*, 37 (4), 49–89.

Hang, V. (2013). *Vietnam's ASEAN Chairmanship in Dispute Management of the South China Sea in 2010*. Victoria University of Wellington, Master International Relations, Victoria

Hayton, B. (2018). South China Sea: Vietnam 'Scraps New Oil Project, BBC News, March 23, 2018, *https://www.bbc.com/news/world-asia-43507448*.

Hung, V. (2023). Us-China Rivalry In Southeast Asia Region: A Study On The South China Sea Case. *Journal Of Liberty And International Affairs*, 9 (1), 336-51.

Insisa, A. (2020). The Free and Open Indo-Pacific Versus the Belt and Road: Spheres of Influence and Sino-Japanese Relations. *Pacific Review*, 1(29), 1–5.

Liff, A. (2019). *China, Japan, and the East China Sea: Beijing's "Gray Zone*, Coercion and Tokyo's Response.

Mearsheimer, J. (2002). *The Real World, and the Academy*. The University of Michigan Press.

Paikin, Z. (2023). *Multipolar Competition and the Rulesbased Order*: Probing the Limits of EU Foreign and Security Policy in the South China Sea, The International Spectator.

Patrol, T. (2020). Staredown at Thitu Island Enters Its Sixteenth Month, Asia Maritime Transparency Initiative, March 5, 2020, *https://amti.csis.org*

Putin, V. (2004). *The Time of Uncertainty and Anxious Waiting is over*, Speech by Vladimir Putin to Legislative Representatives, Izvestia.

Ratner, E. (2017). Course Correction: How to Stop China's Maritime Advance. *Foreign Affairs*, 96 (4), 60-85.

Shinzo, A. (2012). Asia's Security Diamond, Project Syndicate, blog, 27 December 2012,

Takahashi, S. (2018). Development of Gray-Zone Deterrence: Concept Building and Lessons from Japan's Experience. *Pacific Review*, 31(6), 787–810.

Talmadge, C. (2017). Would China Go Nuclear? Assessing the Risk of Chinese Nuclear Escalation in a Conventional War with the United States. *International Security*, 41(4), 50–92.

John, J. (2005). An Offensive Realist Between Geopolitics And Power. *Palgrave Macmillan*, 8(4), 1-9.

المراجع العربية مترجمة:

Abdel Ati, A. (2023). A Third Nuclear Age: Towards Peace or More International Conflict?, Strategic Transformations Supplement (The Third Nuclear Age). *International Politics*, (231), 1-20.

Abdel Aziz, G. (2020). The Chinese Rise and the Implications of the South China Sea Disputes. *Journal of the College of Economics and Political Science*, 21(4), 179-204.

Agwan, A. (2021). *Discussions about the international system and the major powers: Reflections on the new global geopolitical landscape*. Amman: Dar Al-Rimal for Publishing and Distribution.

Al-Badiri, K. (2018). *Paths of Great Power, Grand Strategies of the United States of America*. Beirut: Al-Rafidain Printing and Publishing.

Aliba, A. (2023). International Competition and the Necessities of Modernizing US Nuclear Capabilities, Strategic Transformations Supplement (The Third Nuclear Age). *International Politics*, (231), 60-83.

Al-Jumaili, A., Khalil, F., & Abbas, A. (2023). Chinese-American Strategic Competition in the South China Sea and the Pacific Ocean: Mutual Threat. *University of Sharjah Journal of Humanities and Social Sciences*, 20(1), 450-470.

Al-Khalidi, A. (2021). *US-China Relations*. Riyadh: Dar Al-Wefaq for Publishing and Distribution.

Al-Laqani, A. (1981). *Curricula between theory and practice*. Cairo: World of Books.

Al-Mashaqba, A., & Miqdad, P. (2018), The New International Order in Light of the Emergence of Rising Powers - China as a Model - 1991-2016. Dirasat: *Humanities and Social Sciences*, 45(2), 267-286.

Al-Qasabi, A. (2007). *Research Methods in Political Science*. Cairo: Cairo University.

Ariq Encyclopedia. (2023). The South China Sea is a sea in Southeast Asia, available at: *https://areq.net/*

Badawi, M. (1986). *Introduction to the Science of International Relations*. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabi.

Daghboush, A., & Al-Rashidi, N. (2022). The South China Sea in Chinese strategy. *Arab Journal of Geographical Studies*, 5 (14), 156-190.

Dandan, A. (2023). China's Strategy in the Indo-Pacific Conflict. *Journal of International Politics*, (231), 51-66.

Jandali, A. (2007). *Theorizing in international relations between interpretive trends and formative theories*. Algeria: Dar Al-Khaldounia.

Klaa, Sh. (2021). The US-China dispute over control of the South China Sea. *Journal of Legal and Political Thought*, 5(2), 1-21.

Muhammad, M. (2023). The repercussions of the Chinese-Indian competition on the regional security system of South and Southeast Asia in light of globalization, studies and research. *Journal of Humanities and Social Sciences*, 50(2), 254-366.

Muqallad, E. (1991). *International Political Relations, A Study in Principles and Theories*. Cairo: Academic Library.

Yanak, K. (2021). *The escalation of the Chinese role and its impact on the structure of the international system*. *Unpublished master's thesis*, Mouloud Mammeri University, Algeria.